CBD

UNEP

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.
GENERAL

CBD/WG8J/11/5
CBD/SBSTTA/23/4
10 October 2019

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع الحادي عشر
مونتريال، كندا، 20-22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الثالث والعشرون
مونتريال، كندا، 25-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

خيارات لعناصر العمل الممكنة بشأن الروابط بين الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

مذكرة من الأمينة التنفيذية

مقدمة

1- أقر مؤتمر الأطراف بأن برنامج العمل المشترك بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي كان بمثابة منصة مفيدة للتعاون بين الأمانة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في السعي لتحقيق أهداف مشتركة فيما يتعلق بالطبيعة والثقافة (انظر الفقرة 25 من المقرر 30/14 بشأن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى).[1]

2- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمينة التنفيذية بأن تقوم بالتشاور مع أمانة اليونسكو بغية، رهنا بتوافر الموارد، إعداد خيارات لعناصر العمل الممكنة بشأن الروابط بين الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لكي ينظر فيه الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) في اجتماعه الحادي عشر، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الثالث والعشرين، والهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث وكذلك الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بحيث يمكن النظر في عناصر العمل الممكنة إلى جانب مقترحات أخرى من أجل وضع برنامج عمل متكامل تماما بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة

* CBD/WG8J/11/1.
* CBD/SBSTTA/23/1.
[1] انظر الموقع https://www.cbd.int/lbcd/

بها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف (المقرر 30/14، الفقرة 26).[2]

3- وتشاورت الأمينة التنفيذية مع اليونسكو والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والشركاء الآخرين، ودعت الأطراف والحكومات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأصحاب المصلحة المهتمين إلى تقديم آراء، من بين أمور أخرى، بشأن خيارات عناصر العمل الممكنة بشأن الروابط بين الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (وفقًا للمقرر 30/14). وطلبت الأمينة التنفيذية تقديم هذه الآراء من خلال الإخطار SCBD/SSSF/AS/JS/MLS/87830، بتاريخ 24 يناير/كانون الثاني 2019. وتم تجميع الآراء الواردة واستنساخها في الوثيقة CBD/WG8J/11/INF/2.

4- ولمساعدة الهيئات الفرعية في هذه المهمة، وبالاستفادة من المشاورات المكثفة التي حاولت تقديمها والطلبات المقدمة، تقدم هذه الوثيقة، في القسم الأول، لمحة عامة عن العمل بشأن التنوع البيولوجي والثقافي عبر النظام الدولي، وتقدم في القسم الثاني، الأساس المنطقي لنهج مشترك بين الوكالات لتعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي في السعي لتحقيق الأهداف التكميلية لما بعد عام 2020. وينظر القسم الثالث في خيارات لعناصر العمل الممكنة بشأن الروابط بين الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، كاستمرار لبرنامج عمل مشترك أوسع حول الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي.[3]

5- وأخيراً، يقدم القسم الرابع مشروع توصية، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر، بناءً على برنامج العمل المشترك الحالي، فيما يتعلق بخيارات عناصر العمل الممكنة التي تهدف إلى إعادة دمج الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بحيث يمكن النظر في عناصر العمل الممكنة إلى جانب مقترحات أخرى، من أجل وضع برنامج عمل متكامل تماما بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام 2020. ويصاحب مشروع التوصية مرفق يوفر عناصر العمل الممكنة لما بعد عام 2020.

أولا. التنوع البيولوجي والثقافي عبر النظام الدولي

ألف. اتفاقية التنوع البيولوجي والمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها: الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

6- خلال الأعوام ال 25 الماضية، اكتسبت اتفاقية التنوع البيولوجي زخما كمنتدى عالمي رئيسي لمناقشة الحفاظ على الطبيعة والاستخدام المستدام. وتبع ذلك عملية مناقشة كيفية تنفيذ المادة 8 (ي) من الاتفاقية والأحكام المتصلة بها.

7- وتتناول المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، والمواد 10 (ج)، و17.2 و18.4 من الاتفاقية: (أ) احترام وحفظ وصيانة وتعزيز المعارف والابتكارات والممارسات للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛[4] (ب) حماية وتشجيع الاستخدام

[2] لتسهيل الرجوع إليها، يتوفر برنامج العمل الأصلي الذي رُحب به في المقرر 20/10، الفقرة 16، على الموقع: https://www.cbd.int/doc/meetings/cop/cop-10/information/cop-10-inf-03-en.pdf

[3] للاطلاع على نص برنامج العمل، انظر UNEP/CBD/COP/10/INF/3

[4] المادة 8 (ي) ''القيام، رهناً بتشريعاته الوطنية، باحترام المعارف الابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات''.

العرفي المستدام؛[5] (ج) تشجيع تبادل المعلومات، بما في ذلك المعارف الأصلية والتقليدية والعودة إلى الوطن حيثما كان ذلك ممكنا؛[6] وكذلك (د) أساليب تطوير واستخدام التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الأصلية والتقليدية.[7] وتعتبر هذه المواد شاملة لعدة قطاعات، وبالتالي فهي ذات صلة بجميع مجالات عمل الاتفاقية.

8- وتشترط المادة 8 (ي) على وجه الخصوص، على كل طرف متعاقد "... رهناً بتشريعاته الوطنية، باحترام المعارف الابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات''.

9- علاوة على هذه القضية، اعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الرابع عشر، المبادئ التوجيهية الطوعية موتز كوستال[8] لإعداد آليات أو تشريعات أو مبادرات مناسبة أخرى لضمان "الموافقة المسبقة عن علم"، " أو "الموافقة الحرة والمسبقة عن علم" أو "الموافقة والمشاركة"، "للمعارف التقليدية، التي تهدف إلى توفير التوجيه للمستخدمين المحتملين للمعارف التقليدية، للحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من هذه المجتمعات الأصلية والمحلية. وحددت التوجيهات على وجه التحديد "... قد تحتوي البروتوكولات المجتمعية على معلومات عما يلي، على سبيل المثال لا الحصر: هوية المجتمع؛ تاريخ المجتمع والاعتبارات الإقليمية للمجتمع". ويشمل ذلك: استخدام الممارسات الهامة من الناحية الثقافية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، فضلا عن التنظيم الاجتماعي وعمليات صنع القرار (والتي تكون في الغالب إجراءات جماعية لصنع القرار على مستوى المجتمع).

10- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مؤتمر الأطراف، في المقرر 13/14، المسرد الطوعي للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية في سياق المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، والتي وضعت المسلمات التالية بشأن التنوع البيولوجي والثقافي والمفهوم الناشئ "التنوع الثقافي الحيوي":

---

[5] المادة 10 (ج) ''حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية طبقاً للممارسات الثقافية التقليدية المتوافقة مع متطلبات الصيانة أو الاستخدام القابل للاستمرار''.

[6] المادة 17.2 ''يتضمن هذا التبادل للمعلومات نتائج البحوث العلمية والتقنية والاجتماعية – الاقتصادية، وكذلك المعلومات المتعلقة ببرامج البحث والتدريب والمسح، والمعرفة المتخصصة، والمعرفة المحلية والتقليدية في حد ذاتها وفي مجال الجمع بينها وبين التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة (1) من المادة (16 .(ويضمن هذا التبادل كذلك إعادة نقل هذه المعلومات إلى موطنها الأصلي أينما كان ذلك ممكناً.''.

[7] تقوم الأطراف المتعاقدة، وفقًا للتشريعات والسياسات الوطنية، بتشجيع وتطوير أساليب التعاون لتطوير واستخدام التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الأصلية والتقليدية، لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية. لهذا الغرض، يجب على الأطراف المتعاقدة أيضًا تعزيز التعاون في تدريب الموظفين وتبادل الخبراء.

[8] المقرر 18/13.

المصطلح أو المفهوم	فهم المصطلح أو المفهوم في سياق الاتفاقية
التنوع البيولوجي الثقافي	يعتبر *التنوع البيولوجي الثقافي* بمثابة تنوع بيولوجي وتنوع ثقافي والصلات بينهما.
التراث البيولوجي الثقافي	يعكس *التراث البيولوجي الثقافي* النهج الشامل لكثير من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ويعترف هذا النهج المفاهيمي الشامل والجماعي أيضا بالمعارف على أنها "تراث"، مما يعكس طابعها الحاضن والمتعدد الأجيال. والمناظر الطبيعية الثقافية المدرجة في اتفاقية التراث العالمي هي أمثلة على التراث البيولوجي الثقافي.
التراث الثقافي	يشمل المظاهر المادية (الملموسة) و/أو غير المادية (غير الملموسة) للتراث الثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وفقا للميراث والانتقال التقليدي. ويشمل التراث الثقافي الملموس، على سبيل المثال لا الحصر، المناظر الطبيعية الثقافية، والمواقع، والهياكل، والبقايا الأثرية أو المعمارية أو التاريخية أو الدينية أو الروحية أو الثقافية أو الجمالية ذات القيمة أو الأهمية، وكذلك رفات الموتى. ويشمل التراث الثقافي غير الملموس، على سبيل المثال لا الحصر، المعارف التقليدية، بما في ذلك للطب، وإعداد الأغذية التقليدية والنظم الغذائية، فضلا عن إدارة الأنواع والنظم الإيكولوجية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك الأغاني والرقصات والتعبيرات الفنية والقصص والمعتقدات والعلاقات وما يرتبط بها من قيم وتاريخ. وتمثل في شكلها الشفوي والكتابي تاريخها التقليدي وعلمها بشأن الكون وثقافتها. ويمكن أن يشمل المفهوم أيضا قيم تراثية محددة حسب النوع الجنساني.

11- ويتم تضمين هذه الجوانب الثقافية في المناقشات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وتحديداً في سياق العمل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

باء. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونيسكو

12- تبرز ولاية اليونسكو الفريدة في التعليم والعلوم والثقافة والاتصال الدور الرئيسي للتنوع البيولوجي والثقافي والتراث الطبيعي والثقافي والمادي وغير المادي واللغات والهويات والقيم والروحانية والتعلم ونظم المعرفة والمعارف وتمكين الجهات المحلية المسؤولة عن الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتجديدها وحفظها وإدارتها. وتدعم ولاية اليونسكو البحث العلمي متعدد التخصصات، والتعاون بين الجامعات، والتعلم، وأنظمة المعرفة المتنوعة وأنظمة القيم المتنوعة وتسلم بأن علاقاتنا مع التنوع البيولوجي مبنية عليها. وتدعم اليونسكو البحوث متعددة التخصصات والمشتركة بين التخصصات التي تؤدي إلى حوار بناء بين العلوم وأنظمة المعرفة المتنوعة وفيما يتعلق بوضع السياسات الوطنية. وتدعم اليونسكو إدراج نظم المعارف الأصلية في صنع السياسات في المجال البيئي.[9] وتتحمل اليونسكو، بصفتها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم

[9] من خلال برنامج نظم المعارف المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية على سبيل المثال.

المتحدة التي تتمتع بولاية محددة في مجال الثقافة، هذه المسؤولية لا سيما من خلال اتفاقياتها الثقافية الست.[10] وأسفرت جهود الدعوة التي بذلتها اليونسكو من أجل نهج الثقافة والتنمية على مدى العقد الماضي عن ثلاثة قرارات هامة اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأعوام 2010 و2011 و2013 والتي تقر بدور الثقافة كعنصر تمكين ومحرك لتحقيق التنمية المستدامة. وتوجت هذه العملية بإدماج الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تم اعتمادها في عام 2015. ومنذ عام 2017، تعمل اليونسكو أيضًا على إعداد المؤشرات المواضيعية للثقافة في خطة عام 2030 (الثقافة | مؤشرات عام 2030) ، والتي تضع منهجية لإظهار وإبراز تأثير الثقافة على أهداف التنمية المستدامة بطريقة تساعد صانعي القرار.[11] وقبل برنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو، تم إطلاق برنامج اليونسكو بشأن ''تعزيز الروابط بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة'' [12] في عام 2004 كمتابعة ملموسة للقمة العالمية للتنمية المستدامة، التي عقدت في عام 2002.

13- ومنذ عام 2004، تستضيف اليونسكو برنامج نظم المعرفة المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية، الموجود حاليًا في قطاع العلوم الطبيعية، والمكرس لدراسة معارف الشعوب الأصلية والمحلية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ. ويستضيف برنامج نظم المعرفة المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية بدوره وحدة الدعم الفني للمنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية بشأن المعارف الأصلية والمحلية. ويسعى برنامج نظم المعرفة المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية إلى التقارب بين أنظمة المعارف والثقافات المختلفة، بما في ذلك بين المعارف الأصلية والعلوم الرسمية، وبين العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية، ويدعم الجهات الفاعلة في مجال المعرفة لتوفير ''أفضل معرفة ممكنة'' لواضعي السياسات.

14- وتتضمن اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لليونسكو لعام 2003 في تعريف ''التراث الثقافي غير المادي'' بموجب المادة 2، عناصر المعارف والممارسات الأصلية والمحلية. وفي حين أن كلمة ''ثقافة'' لا تظهر فعليًا في المادة 8 (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي، فإن عبارة ''المعرفة والابتكارات والممارسات'' تتيح إمكانيات التآزر مع القضايا المهمة التي يمكن اعتبارها في إطار الثقافة وعلى وجه التحديد كتراث ثقافي غير الملموس.

---

[10] اتفاقية 1954 لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح مع لوائح تنفيذ الاتفاقية؛ اتفاقية عام 1970 بشأن وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بصورة غير مشروعة؛ اتفاقية 1972 المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي؛ اتفاقية 2001 لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه؛ اتفاقية عام 2003 لحماية التراث الثقافي غير المادي؛ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.

[11] يتمثل الغرض من الثقافة | مؤشرات عام 2030 في قياس ورصد التقدم المحرز في إسهام الثقافة التمكينية في التنفيذ الوطني والمحلي لأهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكمجموعة من المؤشرات المواضيعية، فإنه يهدف إلى دعم واستكمال المؤشرات العالمية المتفق عليها في خطة عام 2030 وتعزيز الروابط بين الأهداف والغايات المختلفة. ويستند التنفيذ على أساس طوعي من قبل البلدان والمدن إلى تحليل متعمق للطرق المتعددة التي تساهم فيها الثقافة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتوفر الثقافة | مؤشرات عام 2030 دليلا على دور الثقافة في التحول، مما يجعلها أكثر وضوحا وملموسة. ويعد وضع إطار جديد لقياس وجمع البيانات المتعلقة بالثقافة أمرًا أساسيًا لكل من الدعوة للثقافة في أهداف التنمية المستدامة وكذلك للإدماج في خطط وسياسات التنمية على الصعيدين الوطني والحضري وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويعتمد الإطار المفاهيمي ومنهجية وآليات تنفيذ الثقافة | مؤشرات عام 2030 قدر الإمكان على مصادر البيانات الحالية، باستخدام البيانات النوعية والكمية لتقييم مساهمة الثقافة، ودمج البيانات من التقارير عن اتفاقيات وبرامج اليونسكو الثقافية، وتطوير الصكوك على الصعيدين الوطني والحضري، وإعطاء الأولوية لبناء قدرات الوكالات ذات الصلة، وتيسير التعاون عبر المؤسسات، واقتراح إطار قابل للتكيف مع القدرات الإحصائية المختلفة. وتهدف الثقافة | مؤشرات 2030 إلى جني فوائد الخبرة الفريدة لليونسكو في جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية في مجال الثقافة.

[12] ورشة عمل دولية حول الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي: المفاهيم والأساليب والتجارب، باريس، عام 2007.

جيم. برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونيسكو

15- برنامج الإنسان والمحيط الحيوي هو برنامج علمي حكومي دولي يبرز ويوضح الترابطات والتفاعلات بين البشر والتنوع البيولوجي من خلال أنشطته البحثية والتنمية المستدامة. ويعتمد البرنامج على المعرفة والممارسات العلمية والمحلية والشعوب الأصلية لتنفيذ التنمية المستدامة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية المتنوعة للغاية. ومحميات المحيط الحيوي هي عبارة عن أنظمة اجتماعية إيكولوجية معقدة تهدف إلى التوفيق بين الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتعتمد إدارة هذه المناظر الطبيعية والبحرية المرتبطة على المعرفة والدراية والقيم والممارسات ومهارات الابتكار لدى الأفراد والمجتمعات لمعالجة القضايا المعقدة مثل أزمات تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وتعترف الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي (701 موقعًا في 124 بلدا) بأن الثقافة والطبيعة مترابطتان ومتشابكتان ومشتركتان في الإنتاج وأن هناك مجموعة متنوعة من مسارات التحويل الممكنة والحلول المستدامة.

دال. اتفاقية التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (1972)

16- نمت فكرة النظم الثقافية البيولوجية من خلال ''الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي'' (اليونسكو، 1972) والزخم الذي انبثق من ذلك الاتفاق الدولي. وتعترف اتفاقية التراث العالمي، منذ البداية، بالروابط بين التراث الطبيعي والثقافي. وهي أيضًا واحدة من الاتفاقيات الثماني المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتي هي عضو في فريق الاتصال الخاص بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وإلى جانب ''المواقع المختلطة''، أي المواقع التي تفي بالمعايير الطبيعية والثقافية على حد سواء، وتحتضن اتفاقية التراث العالمي أيضًا مفهوم ''المناظر الثقافية''، وهي فئة للتسجيل في قائمة التراث العالمي منذ عام 1992. وتم تعريف مفهوم المناظر الطبيعية الثقافية بأنه العمل المشترك بين الطبيعة والبشر.[13] وسمح بالاعتراف المحسن بالطرق المتنوعة التي يتفاعل بها البشر مع بيئتهم الطبيعية. وغالبًا ما تعكس المناظر الطبيعية الثقافية تقنيات محددة للاستخدام المستدام للأراضي، مع مراعاة خصائص وحدود البيئة الطبيعية التي تنشأ فيها، والعلاقة الروحية المحددة للطبيعة. وتعترف توصية اليونسكو لعام 2011 المتعلقة بالمناظر الحضرية التاريخية [14] بأهمية الترابط بين التراث الثقافي والبيئة الطبيعية.

17- وبالتالي، فإن المبادئ التوجيهية التشغيلية وسياسة دمج منظور التنمية المستدامة في عمليات اتفاقية التراث العالمي، التي اعتمدتها الدورة العشرون للجمعية العامة للدول الأطراف في عام 2015، تزيد من تعزيز الفهم المشترك الشامل لخصائص التراث العالمي وسياقها الاجتماعي- البيئي من قبل جميع أصحاب المصلحة وكذلك المعارف التقليدية والشعوب الأصلية التي تحتفظ بها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع الاعتراف صراحة بأن التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي متصلة اتصالا وثيقا ببعضها ومرتبطة.

18- ولقد برزت العلاقة بين الطبيعة والثقافة في المقدمة باعتبارها ديناميكية قوية لتحويل اتفاقية التراث العالمي، من خلال مشاريع مبتكرة، بما في ذلك ربط الممارسات وقيادة التراث العالمي.

---

[13] المادة 1 من اتفاقية التراث العالمي؛ الفقرة 47 من المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي (طبعة عام 2017). انظر أيضًا المرفق 3 للاطلاع على الفئات الرئيسية الثلاث للمناظر الطبيعية الثقافية، وهي: (1) المناظر الطبيعية التي صممها ووضعها البشر عن قصد، (2) المناظر الطبيعية المتطورة طبيعيا، (3) المناظر الثقافية الترابطية.

[14] https://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-638-98.pdf

هاء. اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2003)

19- بعد الإقرار بأن الاتفاقيات والتوصيات والقرارات الدولية الحالية المتعلقة بالتراث الثقافي والطبيعي بحاجة إلى إثراء واستكمالها بشكل فعال بأحكام جديدة مخصصة تحديداً للتراث الثقافي غير المادي، اعتمدت اليونسكو في عام 2003 اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي[15] (الواردة أدناه ''اتفاقية 2003'')، وقد سمح هذا الصك، الذي يعترف صراحة بالاعتماد المتبادل الراسخ بين التراث الثقافي غير المادي والتراث الثقافي والطبيعي الملموس، للمجتمع الدولي بتحديد هذا المفهوم الجديد باعتباره ''الممارسات والبيانات والتعبيرات والمعارف والمهارات – وكذلك الصكوك والأشياء والتحف الفنية والمساحات الثقافية المرتبطة بها – التي تعترف بها المجتمعات والمجموعات، وفي بعض الحالات، الأفراد كجزء من تراثهم الثقافي".

20- وتؤكد اتفاقية عام 2003 على أن التراث الثقافي غير المادي، الذي ينتقل من جيل إلى جيل، يعاد صياغته باستمرار من قبل المجتمعات والجماعات استجابة لبيئتهم، وتفاعلهم مع الطبيعة وتاريخهم، ويزودهم بإحساس بالهوية والاستمرارية، مما يعزز الاحترام للتنوع الثقافي والإبداع البشري. كما تم إدراج ''المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون'' بشكل صريح بين المجالات التي يمكن أن يظهر فيها التراث الثقافي غير المادي. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل السادس من التوجيهات التنفيذية لتنفيذ اتفاقية عام 2003، [16] التي وافقت عليها الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية في دورتها السادسة، في عام 2016، مكرس من أجل ''صون التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة على المستوى الوطني''. ويشمل مجموعة كاملة من الأحكام (6.3) لتسليط الضوء على مساهمة حماية التراث الثقافي غير المادي في الاستدامة البيئية والاعتراف بأن الاستدامة البيئية، التي تتطلب موارد طبيعية مدارة بشكل مستدام وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مرتبطة بشكل معقد بحماية التراث الثقافي غير المادي.

واو. برنامج العمل المشترك بين اليونسكو واتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي

21- بحثا عن نهج مجتمعي أوسع، نشأت ولاية البرنامج المشترك بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي[17] من مؤتمر دولي شاركت في تنظيمه اليونسكو والأمانة عقد في يونيه/حزيران عام 2010[18] الذي درس الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي والضغط من أجل إدماج التنوع البيولوجي والثقافي في استراتيجيات وبرامج التعاون الإنمائي.

---

[15] https://ich.unesco.org/ar/home

[16] https://ich.unesco.org/doc/src/ICH-Operational_Directives-7.GA-PDF-EN.pdf

[17] تشمل الروابط على سبيل المثال لا الحصر: (أ) لغات السكان الأصليين التقليدية و/ أو المحلية ؛ (ب) المعارف والتكنولوجيا والابتكار والمعارف (المعارف المحلية والتقليدية والمعارف الأصلية)؛ (ج) ثقافة المواد، والأشياء التي تنشأ من التنوع البيولوجي أو تمثله؛ (د) التكنولوجيا والتقنيات والابتكار من خلال الممارسة والتكيف؛ (هـ) طرق الكفاف؛ (و) سبل العيش القائمة على الموارد؛ (ز) استخدام وإدارة الأراضي/ البحار؛ (ح) تدجين النباتات/ الحيوانات الفريدة والمتنوعة والتربية الانتقائية؛ (ط) العلاقات الاجتماعية والاقتصادية؛ (ي) الشعور بالهوية والتعلق بالمكان؛ (ك) الأدوار الاجتماعية في استخدام الموارد؛ (ل) المشاركة والإدارة؛ (م) الاعتبارات الجنسانية؛ (ن) العلاقات السياسية والاقتصادية والمؤسسات القانونية؛ (س) النظرات العالمية ونظم المعتقدات؛ (ع) الشعائر والطقوس؛ (ف) المواقع الطبيعية المقدسة؛ 9 و) الأساطير، والنظرة العالمية، وعلم الكون، والروحانيات، والقيم.

[18] تقرير المؤتمر الدولي المعني بالتنوع البيولوجي والثقافي من أجل التنمية (نسخة متقدمة غير محررة) (20 يونيه/حزيران 2010 http://www.cbd.int/doc/?meeting=ICBCD

22- وأسفر المؤتمر عن إعلان عام 2010 بشأن التنوع البيولوجي الثقافي وبرنامج العمل المشترك بين اليونسكو وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.[19] وتم الاعتراف بهذا البرنامج المشترك (2011-2020) من قبل لجنة التراث العالمي في اجتماعها في برازيليا في يوليه/تموز 2010 ورحب به مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر[20] كآلية تنسيق مفيدة للنهوض بتنفيذ الاتفاقية لتعميق الوعي العالمي بالروابط بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي.

23- ومنذ إنشاء برنامج العمل المشترك، قادت الأطراف مختلف المبادرات من خلال سلسلة من المؤتمرات الإقليمية - استضافتها إيطاليا (المنطقة الأوروبية) عام 2014؛ اليابان (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) عام 2016؛ وفي مايو/أيار عام 2019، عقد أول مؤتمر لأمريكا الشمالية بشأن التنوع البيولوجي - استضافته كندا (من خلال حدائق كندا العامة)، واللجنة الكندية لليونسكو وجامعة ماكجيل.

24- وبالإضافة إلى هذه المؤتمرات الإقليمية، نظمت الأمانة، بالشراكة مع الأطراف والمنظمات الدولية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مؤتمري قمة للطبيعة والثقافة في الاجتماعين الثالث عشر والرابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

25- وانبثقت تصريحات المشاركين عن هذه الأحداث، وكذلك قوائم بالإجراءات التي يمكن اتخاذها على مختلف المستويات لتعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي (على سبيل المثال لا الحصر): اللغات؛ الثقافة المادية مثل الأشياء التي تم إنشاؤها من أو تمثل التنوع البيولوجي (التراث الثقافي المادي)؛ المعرفة (المعرفة المحلية والتقليدية والسكان الأصليين)؛ التكنولوجيات، بما في ذلك التقنيات والابتكار من خلال الممارسة والتكيف؛ طرق الكفاف؛ سبل العيش القائمة على الموارد؛ نهج الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي/ البحار؛ تدجين النباتات/ الحيوانات الفريدة والمتنوعة والتربية الانتقائية؛ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية؛ الشعور بالهوية والتعلق بالمكان؛ الأدوار الاجتماعية في استخدام الموارد وتقاسمها وإدارتها؛ الاعتبارات الجنسانية؛ العلاقات السياسية والاقتصادية والمؤسسات القانونية؛ النظرة العالمية ونظم المعتقدات الفريدة والمتنوعة والشعائر والطقوس ذات صلة، والمواقع الطبيعية المقدسة، والأساطير، وعلم الكون، والروحانيات، والقيم.[21]

26- وبما يتجاوز البحوث، جمعت هذه الفعاليات بين الحكومات وأنصار التنوع البيولوجي وكانت مفيدة في فهم أفضل السبل لتحويل السياسات إلى ممارسات للحلول القائمة على الطبيعة والثقافة. وتقترح المنهجيات النامية الحاجة إلى الاعتراف بالأصول أو التراث الثقافي الحيوي ضمن المناظر الطبيعية البيئية وأهمية الاعتراف بـ ''التراث الثقافي غير المادي'' [22] أو المعارف التقليدية، كما يشار إليها عادةً بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، في إدارة تلك الأراضي والقنوات المائية.

زاي. التعاون بين الوكالات

27- في السعي لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يعد برنامج العمل المشترك أيضًا منبراً طبيعياً للمبادرات المتشابهة في التفكير، بما في ذلك رحلات الطبيعة والثقافة في إطار المجلس الدولي للآثار والمواقع والاتحاد الدولي لصون الطبيعة

[19] انظر https://www.cbd.int/lbcd/resources

[20] المقرر 20/10 الفقرة 16.

[21] يتوفر المزيد من المعلومات حول برنامج العمل المشترك على صفحات الويب على الموقع https://www.cbd.int/lbcd/

[22] المصطلح المستخدم في اليونسكو، راجع: https://ich.unesco.org/ لاحظ أيضًا أن المنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية يستخدم مصطلح ''"المعرفة الأصلية والمحلية''

ومبادرة ساتوياما،[23] نظم التراث الزراعي المهمة عالميا التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،[24] وشبكة ثقافة رامسار.[25] لقد ساهم البرنامج من وقت لآخر في عملهم ومن المرجح أن يستمر في ذلك بعد عام 2020.

28- وإلى جانب اتفاقية التنوع البيولوجي، تعمل اليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والكيانات والشركاء المهمون الآخرون أيضًا على دعم واستكشاف القيمة المضافة للنُهج الثقافية البيولوجية لتحقيق الأهداف المشتركة.

1. الاتحاد الدولي لصون الطبيعة

29- حدد الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وكذلك اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو، الروابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، باعتبارها واحدة من الإمكانات غير المستغلة لديناميكيات جديدة لتحقيق الإطار العالمي الطموح للتنوع البيولوجي بعد عام 2020. ومن خلال عملها الطويل الأمد بموجب اتفاقية التراث العالمي، طور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة شراكات قوية ومتنامية مع قطاع الثقافة، بما في ذلك اليونسكو والمجلس الدولي للآثار والمواقع، والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها. وفي عام 2019، أطلق الاتحاد الدولي لصون الطبيعة مبادرة الثقافة والطبيعة لوضع مقترحات لجلب تجربة التراث العالمي هذه إلى برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة الأوسع، ولتحديد جميع روابط الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بالثقافة وفرصة بناء مجموعة جديدة طموحة من الشراكات.

30- وفي الوقت نفسه، طور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والمجلس الدولي للآثار والمواقع، بالتعاون مع اليونسكو والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، رحلة تعاونية بين الطبيعة والثقافة، وحدت أوجه تآزر متنوعة، في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والجمعية العامة للمجلس الدولي للآثار والمواقع.

31- وفي عام 2019، ناقشت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة التعاون في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية من أجل مبادرة لإنشاء تحالف دولي للطبيعة والثقافة، يتم إطلاقه في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف. ويمكن أن يكون هذا التحالف متعدد الأوجه، ويشمل آليات للتنسيق بين الوكالات، ويوفر منصة لتبادل الدروس المستفادة والعمل الجاري وكذلك جمع الأموال الإبداعي (مثل الأعمال الخيرية) للمشروعات التي تهدف إلى تعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي نحو تحقيق الأهداف المشتركة لكل من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقيات المتعلقة بالثقافة.

2. المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

32- يعد المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية مهما في هذا الحوار حول التنوع البيولوجي والثقافي، وهو الهيئة الحكومية الدولية التي تقيم حالة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي التي يقدمها للمجتمع. واليونسكو هي واحدة من أربعة شركاء للأمم المتحدة في هذا المنبر، وتقدم خدمات وحدة الدعم الفني المعنية بالمعارف الأصلية والمحلية لأغراض التقييمات.

33- وفي عام 2016، وافق المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على موجز لواضعي السياسات من تقييمه للملقحات والتلقيح وإنتاج الغذاء، واعتمد التعريف التالي للتنوع البيولوجي الثقافي، لأغراض التقييم، وهو ''التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي والروابط بينهما''.

[23] https://satoyama-initiative.org
[24] http://www.fao.org/giahs/ar
[25] https://www.ramsar.org/activity/culture-wetlands

34- وقدم *تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لعام 2019* للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تحليلاً للتغيير التحولي المطلوب لمواجهة التحدي العالمي الذي يواجه الطبيعة، وهو يتيح الفرصة لمكان مركزي لتعبئة العمل من خلال الانخراط في الثقافة. وتتطلب الحلول دراسة مشتركة لاحتياجات الاستجابة أيضًا لأزمة المناخ ولتقديم نُهج الحفظ المتجذرة في حقوق الإنسان. ويركز العمل على الحلول القائمة على المكان، وعلى نقاط التأثير مثل الرؤى المتنوعة لحياة جيدة، وتعبئة القيم وممارسة العدالة والإدماج، وكلها ترتبط بالحاجة إلى أن تكون الثقافة في قلب عالم يعيش في وئام مع الطبيعة، وفي وئام مع المناخ، وفي وئام مع تنوع البشرية.

35- وفي ضوء الأزمات التي تواجه التنوع البيولوجي، من الواضح أن دمج التراث الثقافي الحيوي بشكل أكثر فاعلية لمعالجة العوامل الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي، كما هو محدد في التقييم العالمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أمر مرغوب فيه بشكل واضح. والتقييم العالمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية هو نقطة تحول في التأكيد على الحاجة إلى أوجه التآزر في التنمية البشرية، وتعبئة المعارف الأصلية والمحلية، والنجاح في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي واستعادتها، بما في ذلك ممارسات التثمين في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية المرتبطة والمواءمة بين الحفظ والتنمية، كما هو الحال في محميات المحيط الحيوي. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال عام 2030، مع الاستجابة العاجلة للأزمة العالمية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، إعادة تشكيل رئيسية لكيفية العيش والعمل معا، وضمن النظم الإيكولوجية الطبيعية والمعدلة.

3. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

36- أصبحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مهتمة أيضًا بهذا الموضوع مؤخرًا، ومن المحتمل أن يكون التنوع البيولوجي الثقافي وتأثيراته على تغير المناخ ومنه في التقييمات المستقبلية، وربما منتجات مشتركة مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية/ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

ثانيا. الأساس المنطقي لنهج مشترك بين الوكالات لتعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي لتحقيق الأهداف التكميلية

37- كانت العلاقات بين الطبيعة والثقافة، وبين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، موضوع بحث ومناقشات خلال العقود الأخيرة. ومن القضايا الأساسية التي أثارت النقاشات في الحفاظ على الطبيعة، العلاقة بين الثقافة والتراث والتاريخ البشري والطبيعة المعبر عنها كبيئة أو تنوع بيولوجي.

38- وفي بعض الأحيان، تم الحفاظ على الطبيعة بشكل منفصل عن جوانب الثقافة؛ وضع غير منطقي عند النظر في أهمية الاستخدام المألوف المستدام، وإدارة الموارد التقليدية والمحلية على نطاق أوسع، في الحفاظ على التنوع البيولوجي في العديد من المناطق التي أصبحت الآن 'محمية' للطبيعة.

39- على مدار العقد الماضي، وفي إطار اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو، تم تسهيل هذا الحوار تحت رعاية برنامج العمل المشترك بشأن التنوع البيولوجي والثقافي.[26] وبالإضافة إلى ذلك، تبنى المجلس الدولي للآثار والمواقع، والاتحاد الدولي

[26] انظر المقرر 20/10، الفقرة 16، التي رحب فيها مؤتمر الأطراف بالبرنامج المشترك بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي (2011-2020). كما أقرته لجنة التراث العالمي في اجتماعها المعقود في برازيليا في يوليو 2010.

لصون الطبيعة هذه القضية من خلال ''رحلة الثقافة–الطبيعة'' لتسليط الضوء على الترابط بين الطبيعة والثقافة، الذي بدأ في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة في هاواي، الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 2016، واستمر في '' رحلة الثقافة–الطبيعة'' في الجمعية العامة للمجلس الدولي للآثار والمواقع، التي عقدت في نيودلهي في عام 2017. وسيقوم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والمجلس الدولي للآثار والمواقع – كلا الهيئتين الاستشاريتين لاتفاقية التراث العالمي – بإطلاق تقرير عن المشروع المشترك، وربط الممارسات، التي تستكشف أساليب جديدة واستراتيجيات عملية للتعرف على العلاقة بين التراث الطبيعي والثقافي في مواقع التراث العالمي.

40- وفي الآونة الأخيرة، في الفترة ما بين 2019–2020، أطلق الاتحاد الدولي لصون الطبيعة مبادرة ثقافة الطبيعة، لوضع مقترحات لإدخال تجربة التراث العالمي إلى برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة الأوسع، ولتحديد جميع روابط الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بالثقافة وفرصة بناء مجموعة جديدة طموحة من الشراكه.

41- وفيما يتعلق بذلك، يواصل برنامج التراث الزراعي المهمة عالميا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تسليط الضوء على نظم الإنتاج الزراعي والحيواني التقليدية المستدامة والمتنوعة طويلة الأمد والدروس المستفادة من الزراعة الحديثة.

42- وبالنظر إلى اتساع نطاق الأنشطة في النظام الدولي الذي يشجع التنوع البيولوجي والثقافي والفوائد التي يمكن أن تنطوي عليها هذه النهج المبتكرة لمعالجة الفقدان المأساوي الحالي للتنوع البيولوجي والفقدان المرتبط به والمستمر في التنوع الثقافي، وكذلك المساهمة المحتملة في التنمية المستدامة، هناك حجة مقنعة مفادها أنه ينبغي دمج التنوع البيولوجي والثقافي أو النهج الثقافية البيولوجية أو تعميمها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 إذا أريد للاتفاقية أن تحقق أهدافها الثلاثة ورؤيتها لعام 2050.

43- وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي تتجاوز الشركاء المؤسسين لبرنامج العمل المشترك بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي (اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو)، ستكون هناك حاجة إلى شكل من أشكال التنسيق بين الوكالات لتحقيق الاتساق في الجهود الدولية الرامية إلى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ورؤية عام 2050، بالإضافة إلى ضمان مراعاة النهج الثقافية والبيولوجية (الحلول القائمة على الطبيعة والثقافة) في التنمية المستدامة والعمل المناخي. وكما ذكرنا، يمكن العثور على الاتساق والتكامل، مع تجنب التداخل والازدواجية، من خلال إنشاء تحالف دولي للطبيعة والثقافة. ولهذا السبب، اقترح الأمين التنفيذي، في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف، الذي عقد في مصر، على اليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة أن تناقش مبادرة رحب بها أطراف الاتفاقية، للعمل على إنشاء تحالف دولي بشأن الطبيعة والثقافة. ورهنا بتوافر الموارد، سيشمل هذا التحالف كيانات أخرى تعمل في مجال الطبيعة والثقافة، ويُقترح بوصفه امتدادا طبيعيا لعقد من الجهود المشتركة في إطار برنامج عمل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو، في فهم الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، من أجل تعزيز دمج الثقافة والطبيعة في السياسات الدولية والممارسات البيئية.

44- وبصفتها مؤيدة لكل من التنوع الثقافي والبيولوجي، فإن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والتقليدية دور خاص تلعبه، ولكن مفهوم التحالف الدولي هو بناء تحالف واسع من الراغبين، ودعوة جميع الثقافات للتفكير في علاقتها مع الطبيعة – الجمع بين الطبيعة وجميع الثقافات في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، من أجل المساهمة في أهداف الاتفاقية ورؤيتها لعام 2050، عالم تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة.

45- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشتمل إطار التعاون بين ثقافة الطبيعة الناشئة على مجموعة أوسع بكثير من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأطراف والحكومات الأخرى والحكومات الوطنية ودون الوطنية والمنظمات الدولية والبرامج والصناديق والجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات الدينية والروحية والأوصياء الذين يتعاملون مع الأراضي والأقاليم والمجتمعات الحضرية المتنوعة وثقافاتهم المعاصرة/ القائمة على الاستهلاك والتي لها تأثير كبير على سلوك القطاع الخاص. وهناك أيضًا مجموعة من الجهات الفاعلة في مجال إنتاج الأغذية والطبيعة والأنظمة الثقافية، بما في ذلك المنظمات الشعبية مثل حركة التغذية البطيئة.[27]

46- وقدمت اليونسكو وبرنامج العمل المشترك دروسًا قيمة تستدعي دراسة جدية في الإطار العالمي لتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، خاصة إذا تمثل هدف الإطار في تحقيق رؤيته ويكون ملائماً لالتزامات عالمية أوسع، بما في ذلك التنمية المستدامة والعمل المناخي.

47- وتعد الثقافة أحد الركائز الأساسية لتنمية المجتمعات والحفاظ عليها ولا يمكن لأي مجتمع من إحراز تقدم في غيابها. وتسهم تعهدات الثقافة في زيادة الإمكانات الفكرية وبناء مجتمع واعٍ ومنفتح ومتسامح ومستدام. وقد شكلت الثقافة الأراضي والمناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي فيها لآلاف السنين.

48- ويعد التنوع الثقافي ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة. إن قبول التنوع الثقافي وفهم الثقافات الأخرى بخلاف ثقافاتنا سيسهم في منع نشوب الصراعات وبناء السلام والتنمية. إن التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، اللذان تم دمجهما معاً، يوفران المرونة التي تحتاجها النظم الإيكولوجية والمجتمعات البشرية في مواجهة التغيير. فعلى سبيل المثال، يتم الترويج على نحو متزايد للحلول القائمة على الطبيعة والمتجذرة في ثقافات بشرية متنوعة باعتبارها إجراءات محلية ناجحة لمعالجة تغير المناخ.

49- وغالبًا ما يتم اعتبار اتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق الخطأ من خلال العدسة الضيقة للحفظ؛ ومع ذلك، فإن حقيقة الاتفاقية[28] هي أنها إطار للتنمية المستدامة. وإذا كان تحقيق الاستدامة يتعلق أولاً وقبل كل شيء بالاستفادة الحكيمة من موارد الكوكب، فيجب أن تكون الثقافة في صميم استراتيجيات التنمية، لأن الثقافات تضع إطارًا في علاقة الناس بالآخرين في مجتمعهم والعالم من حولهم، بما في ذلك البيئة الطبيعية وتحديد سلوكياتهم.

50- ومن المحتمل أن تسفر مبادرات ونُهج الحفظ والتنمية التي تراعي الظروف والثقافات المحلية عن نتائج أكثر مراعاةً للسياق وعدلاً، مع تعزيز ملكية المستفيدين المستهدفين أيضا. ويسهم دمج الثقافة في سياسات وبرامج الحفظ والتنمية، بالتالي، بشكل أساسي في فعاليتها واستدامتها.

51- وعلاوة على ذلك، كقطاعات للنشاط يساهم التراث والصناعات الإبداعية، مساهمة كبيرة في الأهداف التي حددها أصحاب المصلحة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: بدءا من الوظائف الخضراء وأنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وصولا إلى المجتمعات المرنة القادرة للتعامل بشكل أفضل مع الكوارث والحصول بشكل آمن على المياه والغذاء، وبالتالي تقليل الاختلالات والفقر عبر المناطق وتعزيز الاستدامة.

52- وعلاوة على هذه النقطة، فقد غاب التراث الثقافي عن نقاش التنمية المستدامة على الرغم من أهميته البالغة للمجتمعات والاعتراف الواسع بأهميته على المستوى الوطني. كما أنه غائب على الرغم من التصديق الواسع على اتفاقيات

[27] يرجى الرجوع إلى: https://www.slowfood.com/

[28] من خلال أهدافها الثلاثة: الحفظ والاستخدام المستدام والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

اليونسكو الثقافية من قبل الدول الأعضاء في المنظمة والتصديق شبه العالمي على اتفاقية التنوع البيولوجي. وبدءا من التراث الثقافي وصولا إلى الصناعات الثقافية والإبداعية، تعد الثقافة بمثابة عامل تمكين ومحرك للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتعزيز التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي هو مفتاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

53- ووفرت هذه الدروس المستفادة المهمة على مدى العقد الماضي من خلال برنامج العمل المشترك للأطراف مادة للتفكير في وضع إطار طموح عالمي للتنوع البيولوجي، وعكس حقيقة الواقع على أرض الواقع، التي يمكن تنفيذها محليا على أرض الواقع ، لتحقيق رؤية عام 2050 عالم تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة.

ثالثا. خيارات لعناصر العمل الممكنة التي تهدف إلى إعادة إدماج الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

54- يقترح هذا القسم خيارات لعناصر العمل الممكنة التي تهدف إلى دمج الطبيعة والثقافة في السياسات الدولية والممارسات البيئية، مع التركيز على تعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، في سياق إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020.

55- ويوفر برنامج العمل المشترك بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، إلى جانب نتائج المبادرات ذات الصلة التي عقدت بين عامي 2010 و2019، والبيانات المقدمة، نقطة انطلاق مفيدة لمناقشة خيارات عناصر العمل الممكنة، وكيف يمكن دمج الدروس المستفادة أو دمجها بالكامل في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

56- وبالنظر إلى اتساع نطاق العمل عبر النظام الدولي بشأن التنوع البيولوجي والثقافي، فإن النهج المشترك بين الوكالات لهذا العمل بعد عام 2020 يمكن أن يتمثل في وضع استراتيجية مشتركة عبر الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والاتفاقيات والصكوك الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، ووقف التدهور المستمر في التنوع العالمي للطبيعة والثقافة، ولتحقيق الأهداف التكميلية عبر الاتفاقيات. وقد يكون من المثير للاهتمام التذكير بقرار الجمعية العامة 161/65، الذي يشير إلى الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 كإطار عمل متفق عليه عالميًا بشأن التنوع البيولوجي وأساس للتنمية المستدامة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات عبر منظومة الأمم المتحدة لاستكشاف إلى أي مدى يمكن للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، الجاري تطويره حاليًا، أن يضيف قيمة إلى هذا النهج المشترك بين الوكالات، بالتعاون الوثيق مع الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة.

57- ومن أجل مساعدة الهيئات الفرعية للاتفاقية في النظر في العناصر المحتملة للعمل في المستقبل بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، طلب الأمين التنفيذي أن تقوم الأطراف والمنظمات الدولية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة بتقديم آراء من خلال الإخطار SCBD/SSSF/AS/JS/MLS/87830، المؤرخ 24 يناير/كامون الثاني 2019. ونظمت الأمانة، بالاشتراك مع المنظمات الشريكة، منتدى عبر الإنترنت حول العمل المستقبلي بشأن المعارف التقليدية[29] تضمن المسائل المتعلقة بعناصر العمل المتعلقة بإعادة إدماج الطبيعة والثقافة الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في فترة ما بعد 2020. وتم تجميع الآراء الواردة واستنساخها في الوثيقة CBD/WG8J/11/INF/1.

[29] يرجى الرجوع إلى مجموعة الآراء حول العناصر المحتملة لبرنامج العمل المقبل بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها كجزء من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 (CBD/WG8J/11/INF/1) وتجميع الإعلانات حول الروابط بين الطبيعة والثقافة (CBD/WG8J/11/INF/2).

58- واستنادًا إلى النتائج المستقاة من الآراء الواردة، والمنتدى عبر الإنترنت (ندوة عبر الإنترنت والمسح) والدروس المستفادة من مبادرات الأطراف من 2010 إلى 2019، تم تحديد العناصر والمهام وإدراجها في مرفق هذه الوثيقة لكي تنظر فيها الأطراف فيما يتعلق بخيارات عناصر العمل الممكنة بشأن الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في فترة ما بعد عام 2020.

59- ومع الأخذ في الاعتبار العمل الجديد المقترح والطبيعة المشتركة بين الوكالات للعمل المطلوب، يمكن أن يكون الهدف الشامل لبرنامج العمل المشترك لما بعد 2020 شيئًا على هذا النحو:

''الاعتراف بالتراث والتنوع الثقافي والطبيعي كعوامل تمكين ومحركات للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ومسار نحو رؤية عام 2050 المتمثلة في العيش في وئام مع الطبيعة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام 2050، وأهداف التنمية المستدامة، والعمل المناخي، مع الالتزام بتعزيز الروابط بين التنوع الثقافي والطبيعي وتعميم الدروس المستفادة عبر عمل الاتفاقية والعمليات الأخرى ذات الصلة ''.

رابعا. التوصيات المقترحة

60- في ضوء المقترحات الواردة هنا، قد ترغب الأطراف في النظر في العناصر التالية لمشروع توصية من جانب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه الحادي عشر والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الثالث والعشرين لتقديمها إلى الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في اجتماعه الثاني، وبعد ذلك لينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر:

خيارات لعناصر العمل الممكنة التي تهدف إلى دمج الطبيعة والثقافة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى الفقرة 16 من المقرر 20/10، التي رحب فيها ببرنامج العمل المشترك بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بشأن الصلات بين التنوع البيولوجي والثقافي، والمقرر 30/14، حيث أقر ببرنامج العمل المشترك كآلية تنسيق مفيدة للنهوض بتنفيذ الاتفاقية وتعميق الوعي العالمي بالصلات بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي،

وإذ يرحب بالدروس المستفادة من المبادرات الدولية والإقليمية التي أجريت تحت رعاية برنامج العمل المشترك 2010-2020،[30]

وإذ يلاحظ أن برنامج العمل المشترك يظل ذا صلة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

---

[30] راجع مجموعة الإعلانات حول الروابط بين الطبيعة والثقافة (CBD/WG8J/11/INF/2)

1- *إذ يقرر* تجديد التزامه ببرنامج العمل المشترك بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، الذي ستشجعه أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وكذلك الشركاء الآخرون ذوو الصلة، الذين يأخذون وجهة نظر المجتمع بأسره، ونهج متكامل، بهدف (أ) تعميم الدروس المستفادة في جميع أنحاء الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 و(ب) دعم التنفيذ الكامل الوطني ودون الوطني لإدماج القيمة المضافة للنُهج الثقافية البيولوجية، والبناء على التراث البيولوجي والثقافي، وتعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية على جميع المستويات ورؤيتها لعام 2050 المتمثلة في عالم تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة؛

2- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي ويدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، إلى جانب الوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، إلى استكشاف والنظر، رهنا بتوافر الموارد، والآليات المشتركة بين الوكالات لضمان التكامل للجهود، واحترام الولايات الفردية، وتجنب التداخل والازدواجية وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وتعزيز الدروس المستفادة على نطاق ذي صلة نحو هدف البرنامج المشترك لما بعد عام 2020؛

3- *يهيب* بالحكومات والأطراف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية التراث العالمي لعام 1972، واتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992، واتفاقية عام 2003 لحماية التراث الثقافي غير المادي، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بما فيها المجلس الدولي للآثار والمواقع والمركز الدولي لدراسة حفظ واستعادة الممتلكات الثقافية والأوساط الأكاديمية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتعزيز التعاون والتنسيق والمساهمة في البرنامج المشترك ودعمه بشأن الصلات بين التنوع البيولوجي والثقافي، بالاعتماد على العناصر والمهام الواردة في مرفق هذا المقرر، وإدماج الدروس المستفادة بشكل كامل، في تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي والثقافي خلال عمل كل منها؛

4- *يرحب* بالعناصر والمهام الموضحة في مرفق هذا المقرر، والتي تستند إلى برنامج العمل المشترك الحالي، من أجل تعزيز التعاون عبر النظام الدولي في السعي لتحقيق أهداف يدعم بعضها البعض؛

5- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي ويدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، والأطراف والحكومات الأخرى، إلى جانب تحالف واسع من الشركاء، لإحراز تقدم، رهنا بتوافر الموارد، بشأن العناصر والمهام الموضحة في مرفق هذا المقرر، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ والآليات الأخرى، حسب الاقتضاء.

المرفق

العناصر والمهام المتعلقة ببرنامج العمل المشترك بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي

الهدف: الاعتراف بالتراث والتنوع الثقافي والطبيعي كعوامل تمكين ومحركات للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ومسار رؤية عام 2050 للعيش في وئام مع الطبيعة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام 2050، وأهداف التنمية المستدامة، والعمل المناخي، مع الالتزام بتعزيز الروابط بين التنوع الثقافي والطبيعي وتعميم الدروس المستفادة عبر عمل الاتفاقية والعمليات الأخرى ذات الصلة.

العنصر 1

استراتيجية مشتركة لوقف التدهور المستمر والحاد في كثير من الأحيان في التنوع العالمي للطبيعة والثقافة

المهمة 1

ستقوم أمانة الاتفاقية، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والهيئات الأخرى ذات الصلة بوضع استراتيجية مشتركة عبر الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف) والثقافة، لوقف التدهور المستمر والحاد في كثير من الأحيان في التنوع العالمي من الطبيعة والثقافة.

العنصر 2

الحوار العلمي، معادلة نظم المعرفة، المؤشرات وجهود المراقبة

المهمة 2. أ

سيقوم الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، إلى جانب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، باستعراض وتحديث مؤشرات المعارف التقليدية الأربعة المعتمدة [31] في ضوء الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام 2020 والعمل الجاري بشأن التنوع البيولوجي والثقافي ورفاه الإنسان.

المهمة 2. ب

ستواصل الأمينة التنفيذية للاتفاقية الجهود الدولية لتفعيل المؤشرات واستكشاف الإمكانات الكاملة لنظم الرصد والمعلومات المجتمعية كطرق وأدوات لرصد تحقيق الإطار العالمي التنوع البيولوجي، ولا سيما العناصر الأكثر أهمية بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، واستكشاف أوجه التآزر في رصد أهداف التنمية المستدامة وغيرها من العمليات العالمية.[32]

المهمة 2. ج

ستقوم أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، إلى جانب الشركاء الآخرين المعنيين والأطراف، بمشاركة فعالة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة، بإنشاء

[31] في المقرر 28/13، اعتمد مؤتمر الأطراف المؤشرات التالية للحالة والاتجاهات في معارف وابتكارات وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية: (أ) اتجاهات التنوع اللغوي وأعداد المتحدثين باللغات الأصلية؛ (ب) الاتجاهات في التغير في استخدام الأراضي وحيازة الأراضي في الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ (ج) الاتجاهات في ممارسة المهن التقليدية؛ (د) الاتجاهات في درجة احترام المعارف والممارسات التقليدية من خلال: الاندماج الكامل والمشاركة والضمانات في التنفيذ الوطني للخطة الاستراتيجية.

[32] كما اقترح الاتحاد الأوروبي، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ورشة العمل الإقليمية الآسيوية حول المعرفة التقليدية في الوثيقة CBD/COP/14/INF/5/Rev.1، والبرلمان الصامي في السويد في الوثيقة CBD/WG8J/11/INF/8.

أحداث ومساحات ومنصات لتشجيع نقل المعرفة وتبادل الخبرات والقيم والأساليب والنتائج بين نظم المعارف العلمية والتقليدية وتطوير وتعزيز الأُطر المفتوحة لحوارات المعرفة على المستويات الدولية والوطنية والإقليمية.[33]

العنصر 3

التنوع الحيوي البيولوجي والروابط بين الطبيعة والثقافة في النظم الإيكولوجية الاجتماعية المتكاملة

المهمة 3. أ

ستتعاون الأمينة التنفيذية، بالشراكة مع اليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والأطراف والمنظمات الأخرى ذات الصلة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في مبادرات لتعزيز الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافي، تمشياً مع البرنامج المشترك.[34]

المهمة 3 ب.

تقوم أمانة الاتفاقية، بالشراكة مع اليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والأطراف والمنظمات ذات الصلة، بتطوير ودعم وتنفيذ جهود محددة لتسجيل اللغات التقليدية وتوثيقها وحمايتها ونقلها، بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية، باعتبارها وسيلة للتراث الثقافي غير المادي وما يتصل به المعارف التقليدية، مع التركيز على اللغات المهددة.[35]

العنصر 4

تطوير نُهج جديدة للاتصال والتثقيف والتوعية العامة

المهمة 1

ستقوم أمانة الاتفاقية مع اليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والهيئات الأخرى ذات الصلة بتطوير مواد الاتصال والتثقيف لزيادة الوعي، عبر المجتمع، وجميع القطاعات، وذلك بالاعتماد المتبادل والترابط بين التنوع البيولوجي والثقافي واللغوي، من أجل رفاه الإنسان والاستدامة البيئية.

---

[33] كما اقترحت جنوب أفريقيا، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، في الوثيقة CBD/COP/14/INF/5/Rev.1, وفينزويلا في الوثيقة CBD/WG8J/11/INF/8 .

[34] كما اقترح الاتحاد الأوروبي، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي في الوثيقة CBD/COP/14/INF/5/Rev.1، والبرلمان الصامي في السويد في الوثيقة CBD/WG8J/11/INF/8.

[35] تشير إلى أن اليونسكو هي الوكالة الرائدة في مجال اللغات، على النحو الذي اقترحه المشاركون في المنتدى عبر الإنترنت بشأن دمج المادة 8 (ي) والأحكام المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل الاتفاقية وبروتوكولايها.